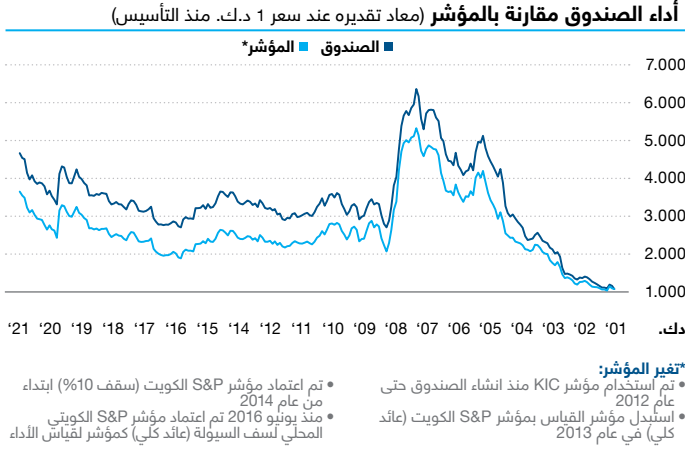


**هدف الصندوق:** تحقيق نمو رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت.



المؤشر	الصندوق	أداء الصندوق مقارنة بالمؤشر*
%2.1	%7.9	العائد الكلي لأول سنة مالية
%107.4	%136.9	العائد الكلي لأول ثلاث سنوات مالية
%71.5	%82.9	العائد الكلي لثاني ثلاث سنوات مالية
<b>%35.1-</b>	<b>%33.3-</b>	العائد الكلي لثالث ثلاث سنوات مالية
<b>%5.5-</b>	%5.6	العائد الكلي لرابع ثلاث سنوات مالية
<b>%9.9-</b>	<b>%7.8-</b>	العائد الكلي لخامس ثلاث سنوات مالية
%30.0	%22.1	العائد الكلي لسادس ثلاث سنوات مالية
%254.9	%354.7	العائد الكلي منذ التأسيس حتى آخر ربع سنة
%6.6	%8.0	معدل النمو المركب السنوي منذ التأسيس
%18.4	%16.5	التذبذب [36 شهراً]
1.00	0.87	بيتا (β) [36 شهراً]
-	%33.33	معدل تفوق أداء الصندوق على المؤشر [36 شهراً]
27	15	عدد الأسهم

\*العائد الكلي: بعد خصم جميع المصاريف

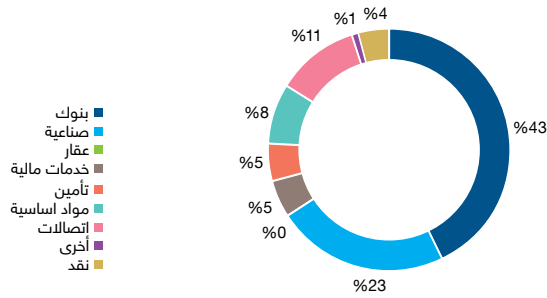
### العائد السنوي الكلي %

'20	'19	'18	'17	'16	'15	'14	'13	'12	'11	'10	'09	'08	'07	'06	'05	'04	'03	'02	'01	الصندوق	المؤشر
8.6-	21.5	9.3	10.3	1.3	10.4-	2.2-	5.1	4.3	16.0-	20.5	8.1-	42.2-	25.6	10.2-	66.8	22.0	72.1	27.5	7.9		
7.2-	23.8	10.4	12.9	4.3	11.8-	3.1-	5.4	0.2-	19.3-	17.4	9.2-	44.8-	29.7	9.0-	67.3	12.6	62.5	25.0	2.1		

### أكبر خمس شركات في الصندوق (61% من صافي قيمة الاصول)

شركة المخازن العمومية (أجلبتي)  
بنك الكويت الوطني  
بيت التمويل الكويتي  
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)  
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب

### توزيع القطاعات



### حقائق أساسية

صافي الأصول	78.457 مليون دينار كويتي
صافي قيمة الأصول للوحدة	4.65761673 دينار كويتي
النوع	رأس مال مفتوح
مدير الاستثمار	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.
تاريخ التأسيس	يونيو 2001
رسوم الإدارة	1.75% سنويا
رسوم الاكتتاب	0.50%
رسوم الاسترداد	0.50%
الحد الأدنى للاكتتاب	100 وحدة
الاكتتاب/الاسترداد	أسبوعي
تقييم الصندوق	أسبوعي
أمين الاستثمار	الشركة الكويتية للمقاصة
مدقق الحسابات	كي بي ام جي صافي المطوع وشركاه
رمز آي اس آي ان	KW0EQ0903215
رمز بلومبرغ	MARKIDF KK
رمز لبير	LP65038180
رمز زاوية	KFCMIDF.MF
رمز مور نينغ ستار	F00000251T

### أحداث السوق

حقق المؤشر العام للبورصة الكويتية ارتفاعاً قدره 3% خلال يوليو وبذلك يكون إجمالي مكاسب البورصة من بداية السنة 18.7% (ارتفاع السوق الأول 3.3%، المؤشر الرئيسي يرتفع بنسبة 2.3%، ورئيسي 50 ارتفع بمعدل 3.6%) وسجلت القيمة الرأسمالية مكاسباً بلغت 1,17 مليار دينار لتقترب القيمة الرأسمالية للسوق عندهم 39 مليار دينار.

نظراً أن عدد الأيام كان أقل في يوليو فإن السيولة خلال الشهر بلغت 751 مليون دينار مقارنة بـ 1,422 مليون في يونيو، أيضاً بلغ متوسط قيمة التداول اليومي لشهر يوليو نحو 47 مليون دينار منخفضاً بنسبة 27% مقارنة بشهر يونيو الذي بلغت سيولته 64.6 مليون دينار.

البداية متذبذبة بين الرغبة في المحافظة على مكاسب النصف الأول وبين النزعة لجني الأرباح وسط تبعات خفض التصنيف الائتماني للدولة والخلاف بين أعضاء أوبك بلس على قرار زيادة الإنتاج وتأثير ذلك على أسعار النفط مع ترقب الانفصاحات عن النتائج المالية للشركات المدرجة خلال إجازة عيد الضحية الممتدة، لكن البورصة تفاعلت إيجابياً مع ما قرره الحكومة نحو المزيد من الانفتاح وعودة الحياة إلى طبيعتها بعد إلغاء قرار إعلان الأنشطة التجارية في الثامنة مساءً وفتح كافة الأنشطة بما فيها الأندية الصحية اعتباراً من أول سبتمبر، وكذلك توصل مجموعة أوبك بلس إلى إتفاق يفضي بزيادة حصص الإنتاج في مايو 2022 ومع توالي إعلانات النتائج المالية المرحلية للشركات التي أعطت زخماً للبورصة.

خفضت وكالة ستاندرز أند بورز S&P التصنيف الائتماني لدولة الكويت للمرة الثانية في غضون 16 شهراً، هذا الخفض يعكس الافتقار المستمر إلى إستراتيجية تمويل شاملة على الرغم من العجز الكبير المستمر للحكومة وبسبب المعارضة البرلمانية لم تتمكن الحكومة من تمرير قانون يمنحها سلطة إصدار الدين أو الوصول الفوري إلى مخزونها الكبير من الأصول المتراكمة وقدرت الوكالة أن يصل العجز من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022/2021 إلى 30% وهي أعلى نسبة بين جميع الحكومات على مستوى العالم وأشارت إلى تعافي في أسعار النفط بشكل كبير من مستواه في العام الماضي وتوقعت زيادة صادرات النفط الخام الكويتية مع وقف تخفيضات الإنتاج وفقاً لاتفاقية أوبك بلس تدريجياً ومع ذلك من المتوقع أن يصل العجز إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2021-2024 وتقدر الوكالة السعر التوازني للموازنة العامة عند نحو 90 دولار للبرميل وهو أعلى بكثير من إفتراضات أسعار النفط على المدى المتوسط.

وخفضت الوكالة تصنيف البنوك المحلية ولكنها أشارت أن أداء البنوك كان جيداً خلال فترة الجائحة، وكانت القروض غير المنتظمة عند 1.5% من محفظة القروض وبنسبة تطبيقية للقروض بلغت 200% ومعجلات رسمة قوية. كما أكد محافظ البنك المركزي أن خفض تصنيف البنوك ليس بسبب ملاحظات مالية في المصارف بل بسبب خفض تصنيف الدولة وأكد أن البنوك الكويتية في أقوى حالاتها وقادرة على مواجهة كل الصدمات وفق أسوء السيناريوهات المحلية والعالمية والقطاعية ودون استخدام مخصصات.

أظهر مسح فصلي أجرته وكالة رويترز تحسن توقعات نمو الناتج الإجمالي الكويتي في 2021 بمقدار 60 نقطة أساس إلى 2.4% و110 نقطة أساس في 2022 إلى 4.6%، وإلى 3% في 2023 على خلفية التعديلات من زيادة إنتاج النفط وحصتها في السوق العالمية إعتباراً من مايو 2022.

إعتمد بنك الكويت المركزي هامش فائدة الخاص بالمارجن وتمويل شراء الأسهم بحد أقصى 4% على سعر الخصم، وكانت الشركة الكويتية للمقاصة وقعت أول عقود الخدمة مع شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي. من شأن هذه الخدمة أن تزيد من جاذبية البورصة الكويتية بما يمثل قيمة مضافة ضمن الخدمات والمنتجات التي تسعى منظومة سوق المال من خلالها تعزيز السيولة.

أفاد بنك الكويت المركزي في حالة رغب بنك بتمويل مقدم خدمة تداول الهامش (المارجن) أن يشارك في عضوية لجنة المخاطر التي يتم تشكيلها من قبل مقدم الخدمة (شركة الإستثمار) وفق الضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال في هذا الشأن.

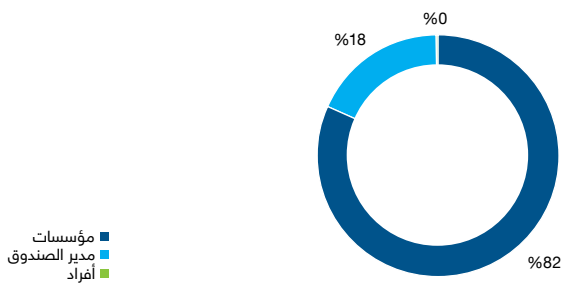
في أول قرار لتوسيع دائرة عضوية بنك التسويات الدولية منذ العام 2011، تم ضم بنك الكويت المركزي إلى بنك التسويات الدولية BIS ليعمل بجانب مجموعة من أصل 63 عضواً من البنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية في مقدمتها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بنك إنجلترا، بنك اليابان، بنك الشعب الصيني، البنك المركزي الألماني والاحتياطي الهندي وما يشكلونه وحدهم كأعضاء أكثر من نصف الناتج الإجمالي العالمي، مما يعزز حضور الكويت ومشاركتها في رسم السياسات النقدية والمالية العالمية وتكمن أهمية هذا الانجاز في الدور الحيوي للجان التي تتبع بنك التسويات الدولية وعلى رأسها أازل للرقابة المصرفية بتطوير المعايير الرقابية العالمية وسياسة التحوط الكلي والجزئي لدى البنوك.

عين بنك الكويت المركزي مستشاراً عالمياً (ماكينزي أند كومباني) لوضع الأطر الفنية والتقنية والتشغيلية اللازمة لتأسيس بنوك رقمية في الكويت، مما يفتح مجالاً أمام شركات جديدة لتقديم الخدمات المالية على أن يتضمن بناء الاطار التنظيمي لعمل البنوك الرقمية في الكويت الشركات العاملة في القطاع ما يعزز منظومة الابتكار بالخدمات المالية والقيمة المضافة التي تسهم في نضوج القطاع المالي رقمياً. تبلغ حجم الخدمات المصرفية الرقمية العالمية 2,890 تريليون دولار في 2018 ويتوقع وصولها إلى 5,761 تريليون دولار في 2027.

حصل بنك بوبيان على موافقة السلطات في لندن لترخيص بنك رقمي تحت مظلة بنك لندن والشرق الأوسط التابع لبنك بوبيان. وحصلت زين على موافقة البنك المركزي وبالتعاون مع بنك بوبيان لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية.

أعدت وزارة المالية ضمن بيان الحالة المالية للدولة وأوضحت فيه إمكانية وصول عجز الموازنة التراكمي حتى السنة المالية 2025/2024 إلى نحو 107.2 مليار دينار على أساس سعر برميل النفط عند 10 دولار وإنتاج 2 مليون برميل يومياً وهذا التنبؤ هو الأكثر تشاؤماً، وكما أنها استخدمت فرضيات أقلها قسوة يتضمن عجزاً بقيمة 43 مليار دينار على أساس أن سعر برميل النفط 60 دولاراً للبرميل وإنتاج يبلغ 2,8 مليون برميل. وجميع الدراسات التي أعدها الوزارة تأخذ في حسابها عودة تحولات صندوق الأجيال القادمة (10% من الإيرادات) والتي تم وقفها في السنة المالية 2018/2019. ومجمل السيناريوهات التي أعدها الوزارة (وهي 10) تتنبأ بعجز تراكمي بالموازنة وختل من أية توقعات إيجابية.

### مساهمي الصندوق



### أعضاء الهيئة الإدارية للصندوق

غازي العصيمي، أحمد الشلمان، فهد الرشيد، عبداللطيف النصف

**تنويه:** تم إعداد هذا التقرير وإصداره من قبل شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. (المركز) الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت وبنك الكويت المركزي، كما يُعد هذا التقرير مملوكاً للمركز ويخضع لحقوق التأليف والنشر. إن محتويات هذا التقرير تعتبر سرية ولا يجوز توزيعها أو نشرها أو إعادة نسخها كلياً أو جزئياً أو الإفصاح عنها لأي شخص أو طرف أو كيان دون الحصول على موافقة خطية من المركز. إن الهدف من إصدار هذا التقرير هو توزيعه بغرض نشر معلومات عامة فحسب، ولا ينبغي تفسيره بصفته عرضاً أو طلب عرض للاشتراك في أو بيع وحدات الصندوق، في أي نطاق قانوني لا يكون مسموح فيه تداول وحدات الصندوق. أعد التعليق على السوق الوارد في هذا التقرير بناء على أخبار السوق في وقت إعداد هذا التقرير. كما لم يتم حذف أو إغفال أية معلومات ضرورية أو ذات صلة متعلقة بالصندوق كان من المفترض أن يتضمنها هذا التقرير. لا توجد أي ضمانات صريحة أو ضمنية مقدمة في هذا التقرير فيما يخص نتائج أو أداء الإستثمار. ولا يجوز تفسير المعلومات الواردة في هذا التقرير على سبيل العرض المقدم أو على سبيل الرأي أو التوجيه القانوني أو المالي أو رأي خاص بالضرائب. وعلى المستثمرين من هذا التقرير أخذ مشورة مستشاريهم القانونيين ومستشاري الإستثمار والضرائب والمستشارين الماليين. كما أن الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشراً ولا ينبغي التنبؤ بالأداء المستقبلي. يجب على المستثمرين المحتملين تقييم مدى ملاءمة الإستثمارات بعناية لتحديد ما إذا كانت مناسبة لهم قبل الإستثمار فيها. كما يجب أن يعي المستثمرون بأن الدخل المتصل من هذه الإستثمارات، إن وجد، قد يكون متذبذباً وأن سعر أو قيمة وحدات الصندوق قد ترتفع أو تنخفض، وعليه، فقد يسترد المستثمرون أقل من أصل ما إستثمروه. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون المستثمرون على علم، حينما ينطبق ذلك، بأن تقلبات الأسعار في صرف العملات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى تأثير سلبي على قيمة أو سعر أو دخل وحدات الصندوق. يجب على المستثمرين الاعتماد على الفحص والتحليل الخاص بهم للصندوق بما في ذلك المزايا والمخاطر المتعلقة به، لا تشكل المعلومات الواردة في هذه الوثيقة أية مشورة ضريبية. كما أن الإستثمار في الصندوق قد لا يكون مناسباً لجميع المستثمرين وعلى المستثمرين المحتملين استشارة مستشاريهم المتخصصين على مدى ملاءمة الإستثمارات لهم والعواقب القانونية والضريبية والاقتصادية للإستثمار في الصندوق. وفي جميع الأحوال، يجب على المستثمر المحتمل ممن يرغب في الإستثمار في الصندوق مراجعة النظام الأساسي للصندوق والذي يصف الأهداف الإستثمارية والعمليات والرسوم والنفقات ومخاطر الإستثمار وكيفية النشر عن أداء الصندوق للمستثمرين. يمكن الاطلاع على النظام الأساسي للصندوق عبر موقعنا الإلكتروني. وبناء على طلب موجه لمدير الصندوق، يمكن للمستثمرين الحاليين في الصندوق والمستثمرين المحتملين المسموح لهم الإستثمار في الصندوق بناء على القوانين والتعليمات الرقابية المنطبقة عليهم، الحصول على التقارير المالية للصندوق.

لمزيد من المعلومات عن هذا الصندوق، بما في ذلك دون الحصر، أهداف وسياسات الإستثمار والرسوم والنفقات والمخاطر وغيرها من المسائل ذات الأهمية للمستثمرين المحتملين، يرجى الاتصال بشركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. على رقم الهاتف 965 2224 8000 أو البريد الإلكتروني info@markaz.com.